

رد على اتهامات غازي يوسف حب الله: جاهزون للمساءلة تحت سقف القانون



حب الله خلال المؤتمر الصحفي

عقد الأمين العام للهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور عماد حب الله أمس في مقر الهيئة مؤتمرا صحافيا، رد فيه على الاتهامات التي تناولته وتناولت الهيئة وشرعية وجودها وكادرها البشري. وقدم في كلمته لمحة تاريخية عن تأسيس الهيئة، صلاحياتها والمراحل التي مرت بها منذ إنشائها لا سيما «صلاحية الموافقة على المعدات التي حصلت عليها الهيئة مؤخرا وأحدثت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية في البلاد».

ولفت بداية الى أن الهيئة مهمتها الأساسية «تعزيز المنافسة داخل قطاع الاتصالات، وحماية حقوق المستهلكين والشركات، من خلال الإجراءات المناسبة للتنظيم والتقرير».

وقال: إننا مسؤولون عن إصدار التراخيص والأنظمة، وإدارة حيز الترددات اللاسلكي ومخطط الترقيم الكلي، ومراقبة السوق لرصد أي استغلال للقوة التسويقية الهامة والممارسات التي تناقض المنافسة، فضلا عن اتخاذ الخطوات العلاجية عند اللزوم.

وأكد أن الهيئة «تلتزم بتطبيق الدستور والقانون والأنظمة وسياسات الدولة وبالأخص سياسة الحكومة اللبنانية ومعالي الوزير لقطاع الاتصالات وقواعده العامة التي يضعها. وهذا ما دأبنا عليه منذ اليوم الأول».

ورد حب الله على النائب غازي

يوسف بالقول: «الدكتور غازي يوسف يعلم ان أعضاء إدارة الهيئة مجتمعين ومنفردين كنا ولا زلنا حريصون أشد الحرص على اختيار الكادر البشري للهيئة، وللمسؤولية المناسبة فقط، وذلك من الأخصائيين المشهود لهم ومن أصحاب الاختصاصات العليا بمعزل عن أي معيار خارج الحاجة والكفاءة والشفافية. ولقد تم ذلك بقرار لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٧ سمح لنا بالتعاقد مع ٤٠ اختصاصيا وهذا ما حصل بقرار مجلس الإدارة أيام الدكتور كمال شحادة!

ولقد فاجأني التجني المرفوض على كوادر الهيئة بالطريقة التي

حصلت بأنه لا إختصاصيين لدينا». كذلك تطرق الى موضوع نظام توفير معدات الاتصالات وإدارة الهيئة وعلاقتها مع الوزارة والتزامها بتطبيق القانون. وختتم بالتمني على الجميع احترام الهيئة والتعاطي معها «تحت هذا السقف، ولا تسمحوا بما يعتبر قدحا وذما وتشهيرا بنا وبالهيئة».

كما رفض تحميل مسؤولية وتبعات الأقوال المفبركة للهيئة المستقلة إداريا وماليا وهي واحدة من أهم مؤسسات قطاع الاتصالات الوطنية وقال: نحن جاهزون للمساءلة تحت سقف القانون وخدمة للمصلحة الوطنية.